

القرار ٢٢٨١ (٢٠١٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٦٧٧ المعقودة في ١٦ نيسان/
أبريل ٢٠١٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبياناته السابقة المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما
القرارات ٢١٢١ (٢٠١٣) و ٢١٢٧ (٢٠١٣) و ٢١٣٤ (٢٠١٤) و ٢١٤٩ (٢٠١٤)
و ٢١٨١ (٢٠١٤) و ٢١٩٦ (٢٠١٥) و ٢٢١٢ (٢٠١٥) و ٢٢١٧ (٢٠١٥)
و ٢٢٦٢ (٢٠١٦) و ٢٢٦٤ (٢٠١٦)، إضافة إلى القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، والبيان
الرئاسيين S/PRST/2014/28 المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و S/PRST/2015/17
المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد
لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2016/305)،

وإذ يرحب بتنظيم استفتاء دستوري سلمي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
واتخابات تشريعية ورئاسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وشباط/فبراير وآذار/
مارس ٢٠١٦، إضافة إلى تنصيب الرئيس فوستين - أرشانج تواديرا في ٣٠ آذار/
مارس ٢٠١٦،

وإذ يدرك أن ولاية البعثة في المستقبل ينبغي أن تُكيف لتلائم الظروف الجديدة
الناشئة عن انتهاء المرحلة الانتقالية، بالتشاور الكامل مع السلطات المنتخبة حديثاً،

وإذ يدرك أيضاً، في الظروف الحالية، أنه من الضروري تمديد ولاية البعثة بما يسمح
بإجراء استعراض استراتيجي للبعثة على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٤ من هذا القرار،



وإذ يرى أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على النحو المبين في القرار ٢٢١٧ (٢٠١٥)، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦؛

٢ - يأذن للبعثة باستخدام جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها؛

٣ - يقرر تمديد العمل بالإذن الممنوح في الفقرة ٥٠ من القرار ٢٢١٧ (٢٠١٥)، اعتبارا من تاريخ اتخاذ هذا القرار وحتى نهاية ولاية البعثة على النحو المأذون به في هذا القرار؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يجري استعراضا استراتيجيا للبعثة لكي يكفل، بالتشاور مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، تشكيل ولاية البعثة في المستقبل وتكييفها كما ينبغي مع بيئة بسط الاستقرار التي تعقب الفترة الانتقالية على نحو يدعم جهود بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن يقدم توصيات إلى مجلس الأمن بحلول ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛

٥ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.